حقوق الإنسان تحاكي المنظومة التربوية:

المملكة تشكل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان

تقرير/ تامر موسى

شُكلت «اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية» من أكثر من عشر جهات حكومية مختلفة (التربية، التعليم العالي، حقوق الإنسان، الخارجية، الأوقاف، الشؤون الإسلامية، الداخلية، العدل، الإعلام، العمل والشؤون الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، مجالس الطفولة) تتعاون فيما بينها، ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، وقد كان الهدف الأول لهذه الخطة هو (إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية)، وإعداد التقارير عن منجزات اللجنة وإرسالها إلى الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

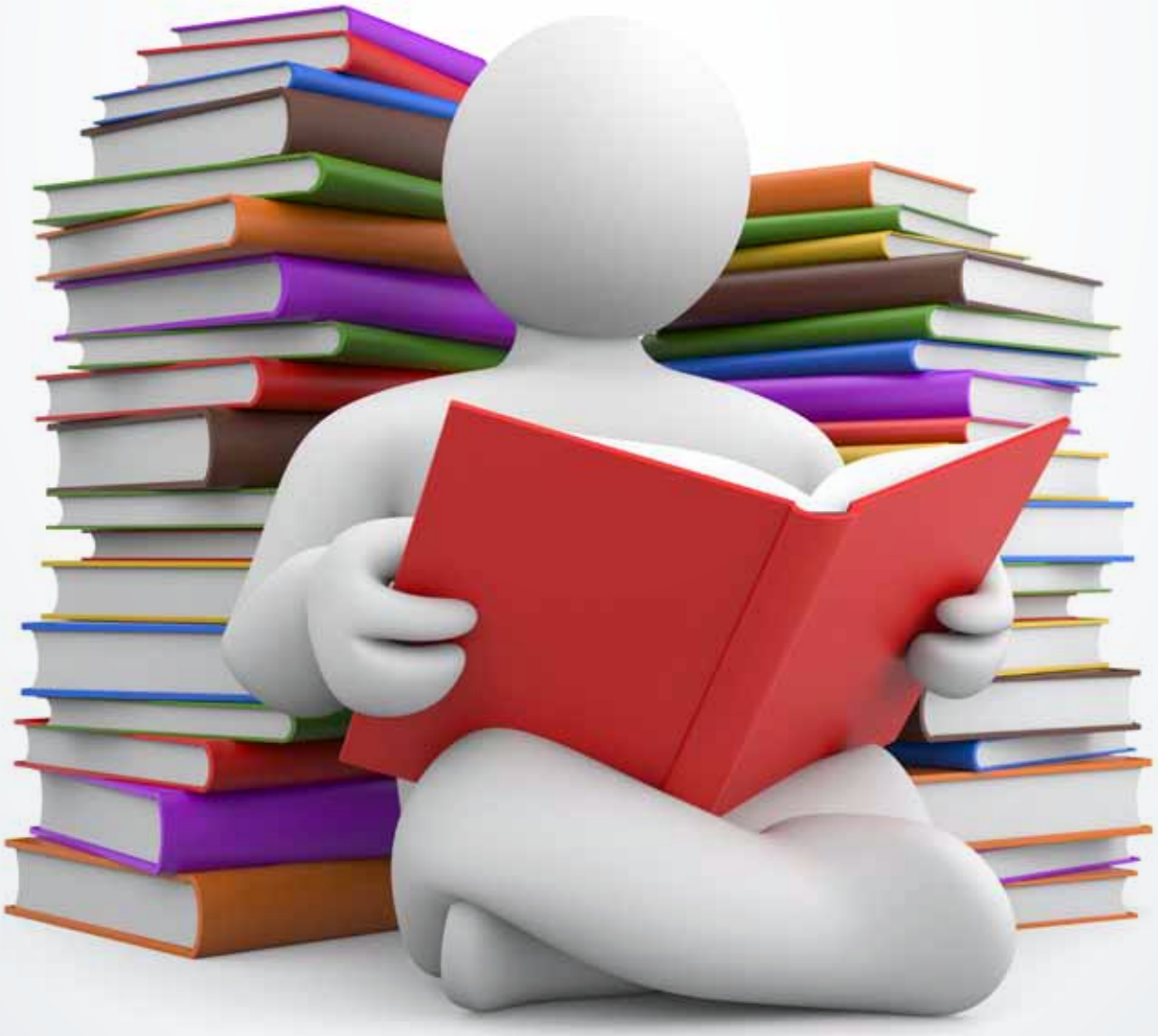

جاءت «اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة العربية في المملكة العربية السعودية» بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بدمشق الذي أقر الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، وآليات متابعتها بعد أن أقرها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

الإطار العام للخطة

لما كان «الإنسان» هو القصد من وراء استصدار المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي تهيئ له الظروف الملائمة لحياة أفضل تسودها الحرية والعدالة والكرامة والمساواة، ومنع الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان ودعم عمليات المشاركة الديمقراطية بقصد إقامة مجتمعات تحظى فيها جميع حقوق الإنسان للناس بالتقدير والاحترام؛ جاءت» اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة العربية في المملكة العربية السعودية» كي تهتم بتثقيف الإنسان وتعريفه بجميع حقوقه التي كفلها له الشرع قبل سن القوانين الدولية الوضعية، والتي اتفقت معه في الكثير وكان له السبق فيها منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان، وبما أن «التربية والتعليم» أداة فعَّالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان بين الأجيال، وما يمثله المربي من قدوة، فكانت التربية فضاء خصبًا لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال، وكان من الضروري استحداث رؤية جديدة للتعليم تنطلق من توسيع التعريف التقليدي للتعليم لكي يعالج تحديات جديدة مثل ارتباطه بالاحتياجات والقيم العالمية لحقوق الإنسان واتخاذ القرارات على أساس من المعرفة، وهذا يعني أن التربية على حقوق الإنسان لا تتعلق بتوفير المعارف والمهارات فحسب، وإنما تتعلق أيضًا بتعزيز الاتجاهات والمواقف والسلوكيات التي تسمح للناس بالمشاركة في حياة مجتمعاتهم المحلية والوطنية بنّاءة يحترمون فيها أنفسهم والآخرين، وينبغي للأجيال أن يتعلموا حقوق الإنسان من خلال معايير ومبادئ حقوق الإنسان وهي تنفذ في الواقع العملي وفي قاعة الدرس، وفي المنزل، وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

وينسجم قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض رقم٣٩١ د.ع بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩مـ القاضي بوضع خطة عربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٩ مـ إلى ٢٠١٤مـ، لينسجم مع حرص جامعة الدول العربية على إنشاء منظومة إقليمية عربية لحقوق الإنسان تضمن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والتربية عليها، كما يندرج في إطار الجهود

التربية والتعليم أداة فعَّالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان بين الأجيال.

العربية الرامية إلى تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها ومتابعة لتوصيات ندوة بيروت ١٩٩٧مـ حول التربية على مبادئ حقوق الإنسان في التعليم الأساسي، وندوة بيروت الخاصة ٢٠٠٣مـ الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان بالتعليم الثانوي، وورشة الدوحة ٢٠٠٤مـ حول التربية على حقوق الإنسان في المنهج الدراسي بدول مجلس التعاون بدول الخليج العربي.

المبادئ العامة لحقوق الإنسان

تتميز حقوق الإنسان بعدة مبادئ مثل:

- العالمية والكونية: يتمتع جميع الناس بالحقوق نفسها وأنه لا أساس لتمييز بينهم.
- الشمولية والتكاملية: تعد حقوق الإنسان وحدة متماسكة وغير قابلة للتجزئة.
- المساواة وعدم التمييز: حقوق الإنسان هي حق كل فرد يتمتع بها بدون أي شكل من أشكال التمييز على أساس العنصر أو اللغة أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو الأصل العرقي أو الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.
- المشاركة: كل الأفراد أو الشعوب لها الحق في المشاركة الفعلية في تنمية اجتماعية واقتصادية.

الإشكاليات التي تواجه التربية على حقوق الإنسان

تواجه المنظومة التربوية العربية العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتربية على حقوق الإنسان من حيث مدى: (التوفيق بين العالمية والخصوصية - تضمين المناهج والبرامج ثقافة حقوق الإنسان

- توافر العنصر البشري المؤهل للقيام بمهام التربية على حقوق الإنسان – توافر الموازنات المالية لتنفيذ برامج التربية على حقوق الإنسان - إسهام القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مجال التربية على حقوق الإنسان – إسهام المؤسسات الإعلامية في مجال التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان – إسهام مؤسسات المجتمع المدني في مجال التربية على حقوق الإنسان.

أهداف الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان تشتمل الخطة على ثلاثة أهداف عامة

الهدف الأول:

«إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية».

ويتحقق ذلك الهدف من خلال الخطوات التربوية الآتية:

أولاً: إجراء دراسات مسحية تشخيصية لواقع حقوق الإنسان في المواد الدراسية، ويبرز الهدف من الدراسات المسحية الخاص بحقوق الإنسان في معرفة مدى تضمن الكتب لتلك المفاهيم، وتحديد طريقة التضمين هل هي صريحة وواضحة؟ أم ضمنية مستترة؟، وكذلك طريقة عرض وأسلوب المحتوى العلمي ومدى مناسبته ووضوحه بالنسبة للمتعلمين، والخروج بصورة متكاملة عن المنهج وفق طريقة منهجية علمية. وعليه فإن المسح الشامل للمناهج الدراسية يجب أن يتضمن: الأهداف العامة والخاصة لكل صف، والمحتوى بما يحويه من مفاهيم وقيم واتجاهات وأنشطة صفية ولا صفية، وصور ورسومات وأنشطة التقويم المختلف.

ثانيًا: بناء مصفوفة القيم والمبادئ والمفاهيم لحقوق الإنسان لدمجها في المنهج والبرامج، تأتي أهمية مصفوفة المدى والتتابع في أنها تحدد الموضوعات التي سيتم تدريسها خلال المراحل الدراسية سواء على مستوى المنهج الدراسي الواحد أو المناهج بشكل عام مترابط، كما تأتي أهمية مصفوفة المدى والتتبع في أنها تساعد على ضبط المحتوى الدراسي، وإدراج المفاهيم والموضوعات المطروحة، وإيجاد التكامل بين الموضوعات، ومنع التكرار بين الموضوعات والمفاهيم، وتحديد شكل المحتوى.

ثالثًا: تضمين حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، المقصود هنا المنهج بمفهومه الشامل أي كل الخبرات التي تقدم للمتعلم داخل المدرسة وخارجها: الكتاب المدرسي، وطرائق التدريس، والأنشطة المدرسية، و«المعلم» بما يلقى على عاتقه من دور كبير، فهو أهم أركان

المنظومة التربوية العربية تواجه إشكاليات ومعوقات مرتبطة بالتربية على حقوق الإنسان.

النظام التعليمي، ونجاح النظام يتوقف بشكل كبير عليه، وعند تدريس حقوق الإنسان لابد وأن يكون مؤهلًا تأهيلاً تربويًا وعلميًا بشكل صحيح.

رابعًا: وضع الآليات والأساليب المناسبة للتقويم، من خلال «التقييم» الذي يقوم بدور مجلس حقوق الإنسان في رعاية حقوقة الإنسان وصونها، و«التوضيح» الذي يوضح أهمية الحق في الحياة.

الهدف الثاني:

«تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها في مجال التربية على حقوق الإنسان».

ويتحقق هذا الهدف من خلال (وضع برامج تدريبية للمعنيين بالتربية على حقوق الإنسان – تخصيص مادة دراسية مستقلة لحقوق الإنسان بمؤسسات التعليم العالي ومعاهد إعداد المعلمين ومراكز التدريب.

الهدف الثالث:

«تهيئة البيئة التعليمية للتربية على حقوق الإنسان».

ويتحقق هذا الهدف من خلال (دعم العلاقات الإنسانية وتعزيزها بين مختلف المكونات داخل المؤسسات التربوية – توفير مختلف التجهيزات والوسائط التعليمية المرتبطة بالتربية على حقوق الإنسان – توظيف الأنشطة التعليمية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان).

الهدف الرابع:

«توسيع المشاركة المجتمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان».

ويتحقق هذا الهدف من خلال (العمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التربية على حقوق الإنسان – تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان - تفعيل دور الأسرة في التربية على حقوق الإنسان – تفعيل دور باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مجال التربية على حقوق الإنسان).